**كلية التربية للبنات / قسم علوم القرآن / المادة مناهج المحدثين / المرحلة الثانية : مدرس المادة : أ . م . د خميس ضاري عبد .**

**منهج الامام البخاري في تأليف الصحيح**

ولهذه التسمية دلالات تستفاد من اسمه: (الجامع) أنه يجمع الأحكام والفضائل والأخبار عن الأمور الماضية، والآتية، والآداب، والرقائق ، والتفسير. ويستفاد من اسمه : ( الصحيح) أنه احترز عن إدخال الضعيف في كتابهِ، وقد صح عن الإمام البخاري أنّه قال : ( ما أدخلت في كتابي الجامع إلا ما صح). ومن اسمه : (المسند) أن مقصوده الأصلي تخريج الأحاديث المتصل إسنادها بالصحابةِ إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من قولٍ، أو فعلٍ، أو تقريرٍ، وأنّ ما وقع في الكتاب من غير ذلك فإنما وقع تبعاً وعرضاً لا أصلاً ومقصوداً، وذكر للاستشهاد والاستئناس ليكون الكتاب جامعاً لمعاني الإسلام . وكلمة ” المختصر “هذه صريحة بأن الإمام البخاري لم يقصد استيعاب كل الأحاديث الصحيحة ، أنه لم يُرِد استيعاب كل الأحاديث الصحيحة ، فلا شك أن هناك أحاديث صحيحة كثير يعرفها البخاري غير التي ذكرها في الصحيح ، وقد صرح بذلك عندما قال : “أحفظ مائة ألف حديث صحيح”. وهذا ما قرره الحافظ ابن حجر في مقدمة فتح الباري حيث قال في أول الفصل الثاني : “وتقرر أنه ـ أي البخاري ـ التزم فيه الصحة وأنه لا يورد فيه إلا حديثاً صحيحاً، هذا أصل موضوعه وهو مستفاد من تسميته إياه : الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه”.

**سبب تأليف صحيح البخاري :**

لقد اختصرت أسبابا ثلاثة دعت الإمام البخاري رحمه إلى تأليف كتابه الجامع الصحيح وهي :

**أحدها:** أنه وجد الكتب التي ألفت قبله بحسب الوضع جامعة بين ما يدخل تحت التصحيح والتحسين والكثير منها يشمله التضعيف فلا يقال لغثه سمين، قال فحرك همته لجمع الحديث الصحيح الذي لا يرتاب في صحته أمين.

**الثاني:** قال وقوّى عزمه على ذلك ما سمعه من أستاذه أمير المؤمنين في الحديث والفقه إسحاق بن إبراهيم الحنظلي المعروف بابن راهوية وساق بسنده إليه أنه قال: “كنا عند إسحاق بن راهوية فقال: “لو جمعتم كتاباً مختصرا لصحيح سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم”، قال: “فوقع ذلك في قلبي فأخذت في جمع الصحيح”.

**الثالث:** قال: وروينا بالإسناد الثابت عن محمد بن سليمان بن فارس قال سمعت البخاري يقول: “رأيت النبي صلى الله عليه وسلم وكأني واقف بين يديه وبيدي مروحة أذب بها عنه، فسألت بعض المعبرين فقال لي: “أنت تذب عنه الكذب فهو الذي حملني على إخراج الجامع الصحيح”.

**عناية الإمام البُخَاريِّ بالجامع الصَّحيح**

ولقد كانت عناية الإمام البخاري بمصنفاته كبيرة ، وروى عنه أنه قال : صنفت جميع كتبي ثلاث مرات ، أي أنه ما زال ينقحها ويراجعها أكثر من مرة. وقال : ما وضعت في كتاب الصحيح حديثاً إلا اغتسلت قبل ذلك وصليت ركعتين، والبخاري لم يذكر في هذا الكتاب كل مروياته ومحفوظاته وإنما ذكر جزءا يسيرا جدا مما يحفظ وإنما انتقاه من حفظه. وقد ثبت عنه من طرق كثيرة قوله: أخرجت هذا الكتاب- يعني الصحيح - من زهاء ستمائة ألف حديث، وجعلت حجة بيني وبين الله . وقال : صنفت كــــتـــابـــي ( الجامع) في المسجد الحرام ، وما أدخلت فيه حديثاً حتى استخرت الله تعالى، وصليت ركعتين وتيقنت صحته.

قال الحافظ ابن حجر : الجمع بين هذا وبين ما تقدم أنه كان يصنفه في البلاد: أنه ابتدأ تصنيفه وترتيبه وأبوابه في المسجد الحرام ، ثم كان يخرج الأحاديث بعد ذلك في بلده وغيرها، ويدلّ عليه قوله : إنه أقام فيه ست عشرة سنة ، فإنه لم يجاور بمكة هذه المدة كلها ، وقد روى ابن عديًّ عن جماعة من المشايخ أن البخاري حوّل تراجم جامعه بين قبر النبي – صلى الله عليه وسلم – ومنبره وكان يصلي لكل ترجمة ركعتين. قال الحافظ : ولا ينافي هذا أيضاً ما تقدم لأنه يحمل على أنه كتبه في المسودّة وهنا حوّله من المسودّة إلى المُبيضة .

ولما صنف البخاري كتابه (الصحيح) عرضه على ابن المديني ، وأحمد بن حنبل ، ويحيى بن معين ، وغيرهم فاستحسنوه وشهدوا له بالصحة إلا أربعة أحاديث، قال العقيلي : والقول فيها قول البخاري، وهي صحيحة. وكان الإمام البخاري رحمه الله يعقد مجالس علمية لإملاء الحديث وكتابة (الصحيح) وقد ذكر الفربري انه قد سمع منه – يعني البخاري – تسعون ألف رجل، وآخر من سمع منه ببغداد القاضي حسين المحاملي .

**موضوع الكتاب :**

موضوع الكتاب هو الأحاديث المسندة الصحيحة على شرط الإمام البخاري وهو الأصل ، ويدل لذلك أمور منها تسميته لكتابه الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وسننه وأيامه” تصريحه بذلك في نصوص كثيرة نقلت عنه تقدم ذكر بعضها في السبب الباعث له على تأليفه وفي التنويه بمدى عنايته في تأليفه ومن ذلك غير ما تقدم ما نقله الإسماعيلي عنه أنه قال : “لم أخرج هذا الكتاب إلا صحيحا وما تركت من الصحيح أكثر”. وروى إبراهيم بن معقل عنه أنه قال: “ما أدخلت في كتابي الجامع إلا ما صح وتركت من الصحيح حتى لا يطول”. وجدير بالذكر أن صحيح البخاري كما أنه يشتمل على الأحاديث الصحيحة التي هي موضوع الكتاب فهو يشتمل أيضا على ما في تراجم أبوابه من التعليقات والاستنباط وذكر أقوال السلف وغير ذلك مما ليس داخلا في موضوع كتابه، قال الحافظ ابن حجر في مقدمة فتح الباري بعد الإشارة إلى موضوع الكتاب: “ثم رأى أن لا يخليه من الفوائد الفقهية والنكت الحكمية فاستخرج بفهمه من المتون معاني كثيرة فرقها في أبواب الكتاب بحسب تناسبها واعتنى فيه بآيات الأحكام فانتزع منها الدلالات البديعة وسلك في الإشارة إلى تفسيرها السبل الوسيعة”. وبذلك جمع الإمام البخاري رحمه الله في كتابه الجامع الصحيح بين الرواية والدراية بين حفظ سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وفهمها.

**ترتيب أحاديث الكتاب :**

في الإجمال أنه مرتب على أبواب الجوامع . وأما في التفصيل كما يلي :

1. وقد رتبه مؤلفه أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري على الأبواب مُفتتحا إيَّاه بكتاب بدء الوحي ثم كتاب الإيمان ثم سرد كتب العلم والطهارة وغيرها حتى انتهى بكتاب التوحيد ومجموع تلك 97 كتابا كل كتاب منها مُجَزَّءٌ إلى أبواب، وتحت كل باب عدد من الأحاديث. إن بدأه البخاري بالأحاديث المتعلقة بالعقائد ثم العبادات ثم المعاملات ثم بقية أبواب الجوامع التي ذكرت سابقاً وختم الكتاب بمثل ما بدأه به من العقائد فختمه بكتاب التوحيد، فكأن له في هذا قصد وهو أنه أراد القارئ يبدأ بالإيمان فطرة وتنتهي بالتوحيد خاتمة .

2- يُقدم في الباب أصح أحاديثه ، وهذه طريقة متبعة عند كثير من المحدثين الذين صنفوا كتبهم بحسب أبواب الفقه. مجمل طريقة الإمام البخاري في تخريج الحديث : يروي الحديث بإسناده متصلاً ، وهي مقصوده بالصحيح. يُعلق الحديث بحذف إسناده، أو بحذف صيغة أدائه عن شيخه، أو بذكر بعض إسناده، وكل ذلك بصيغة الجزم التي الأصل فيها الصحة، أو بصيغة التمريض التي الأصل فيها التضعيف، والمعلقات ليست من شرطه.

**منهج الإمام البخاري في صحيحه:**

1. يكرر الأحاديث ويقطعها لفائدة إسنادية أو متنية أو يكون الحديث عن صحابي فيعيده عن صحابي آخر، أو أن يسوقه بالعنعنة ثم يعيده بالتصريح بالسماع .

2- استنباط الفوائد الفقهية والنكت الحكمية، فاستخرج بفهمه الثاقب من المتون معاني كثيرة فرَّقها في أبوابه بحسب المناسبة، واعتنى فيها بآيات الأحكام، ومن ثم أخلى كثيراً من الأبواب من ذكر إسناد الحديث واقتصر على قوله : فلان عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد يذكر المتن بغير إسناد، وقد يورده معلقاً لقصد الاحتجاج لما ترجم له وأشار للحديث لكونه معلوماً أو سبق قريباً .

3-  تراجم البخاري في صحيحه: أن تراجم البخاري في صحيحه على نوعين: (أ) ظاهرة : وهي أن تكون دالة بالمطابقة لما يورد في مضمونها.. وقد تكون بلفظ المترجم له أو بعضه أو بمعناه. (ب) خفية: وهي التي لا تدرك مطابقتها لمضمون الباب إلا بالنظر الفاحص والتفكير الدقيق. وهذا الموضع هو معظم ما يشكل من تراجم هذا الكتاب، ولهذا اشتهر من قول جمع من الفضلاء فقه البخاري في تراجمه وأكثر ما يفعل البخاري ذلك إذا لم يجد حديثا على شرطه في الباب ظاهر المعنى في المقصد الذي ترجم به ويستنبط الفقه منه، وقد يفعل ذلك لغرض شحذ الأذهان في إظهار مضمره واستخراج خبيئه، وكثيرا ما يفعل ذلك أي هذا الأخير حيث يذكر الحديث المفسر لذلك في موضع آخر متقدما أو متاخرا، فكأنه يحيل عليه ويومئ بالرمز والإشارة إليه .

4- تنوع تراجم البخاري: قال صديق حسن خان في الحطة : وجملة تراجم أبوابه تنقسم أقساماً؛ منها أنه يترجم بحديث مرفوع ليس على شرطه ويذكر في الباب حديثاً شاهداً على شرطه، ومنها أنه يترجم بحديث مرفوع ليس على شرطه لمسألة استنبطها من الحديث بنحو من الاستنباط من نصه أو إشارته أو عمومه أو إيمائه أو فحواه، ومنها أنه يترجم بمذهب ذهب إليه ذاهبٌ قبله، ويذكر في الباب ما يدل عليه بنحو من الدلالة لو يكون له شاهداً في الجملة من غير قطعٍ بترجيح ذلك المذهب فيقول: باب من قال كذا. ومنها أنه يترجم بمسألة اختلفت فيها الأحاديث، فيأتي بتلك الأحاديث على اختلافها، ليقرب إلى الفقيه من بعده أمرها.

**عدد أحاديث صحيح البخاري :**

قد حرّر الحافظ ابن حجر عدد الأحاديث المرفوعة في صحيح البخاري والمعلقة وأوضح ذلك في مقدمة الفتح إجمالا وتفصيلا :

1 – عدد الأحاديث المرفوعة الموصولة بما فيها المكررة 7397 حديثا .

2 – عدد الأحاديث المرفوعة المعلقة بما فيها المكررة 1341 حديثا .

3 – عدد ما فيه من المتابعات والتنبيه على اختلاف الروايات 344 حديثا .

4 – عدد ما فيه من الموصول والمعلق والمتابعات المرفوعة بالمكررة 9082 حديثا .

5 – عدد الأحاديث المرفوعة الموصولة بدون تكرار 2602 حديثا .

6 – عدد الأحاديث المعلقة بدون تكرار 159 حديثا .

7 – عدد الأحاديث المرفوعة موصولة أو معلقة بدون تكرار 2761 حديثا .

وهذه الأعداد إنما هي في المرفوع خاصة دون ما في الكتاب من الموقوفات على الصحابة والمقطوعات عن التابعين ومن بعدهم، وبعد ذكر الحافظ ابن حجر لجملة الأحاديث بدون تكرار قال: “وبين هذا العدد الذي حررته والعدد الذي ذكره ابن الصلاح وغيره تفاوت كثير”، ويعني بذلك ما جاء عن ابن الصلاح حيث قال في علوم الحديث : “وقد قيل إنها بإسقاط المكررة أربعة آلاف حديث” ثم إنه علل ذلك بقوله: “يحتمل أن يكون العدد الأول الذي قلدوه في ذلك كان إذا رأى الحديث مطولا في موضع آخر يظن أن المختصر غير المطول إما لبعد العهد به أو لقلة المعرفة بالصناعة ففي الكتاب من هذا النمط شيء كثير وحينئذ يتبين السبب في تفاوت ما بيـن العددين .